المجتمع المدني والأدوار المنوطة له بين واقعه الأصلي و واقعنا المشوش له

أ. رمضـاني مفتاح

قسم العلوم السياسية

جامعة زيان عاشور الجلفة

مقدمة:

في هذه المرحلة التي ترتفع فيها الدعوة إلى الإصلاح عالية، يكاد المرء لا يجد بيانا سياسيا أو نشرة أو دورية ذات علاقة إلا والحديث فيها يتطرق إلى أهمية دور المجتمع المدني في تحقيق عملية الإصلاح والدفع بها لأخذ مكانها اللائق، بما يتجانس مع الحراك العالمي المتجه نحو الديمقراطية والمشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي. فكل النقاد والدارسين في حقل العلوم السياسية يولون أهمية كبرى اليوم للمجتمع المدني ويربطونه ربطا إلزاميا بالديموقراطية أو بالحكم الراشد، ويعتبرونه أحد المؤشرات الأساسية لصلاح الحكم في أي دولة

و دعما لهذا الطرح نجد أن "ألكسي توكفيل" قد أشار في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات، أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب، وما أنفك يعيد مقولة مفادها : لابد للمجتمع من عين فاحصةو مستقلة هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقضة القائمة على التنظيم الذاتي، وهي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديقراطية[1].

و من هذه الأهمية للمجتمع المدني تتبادر إلى ذهننا الإشكالية التالية: ما هي الأدوار التي خلق المجتمع المدني من أجل القيام بها ؟ وهل المجتمع المدني في الجزائر يقوم بتلك الأدوار؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية، فإنني قمت بهذه الدراسة بتطبيق الإقتراب البنائي الوظيفي، وهذا لفهم أولا بنية المجتمع المدني ثم ربط تلك البنى بالوظائف التي تلعبها في إطار المشاركة في صنع السياسات العامة لما لهذه الأخيرة من أهمية بالغة فهي تعتبر مركز الصراع السياسي والمجتمعي والكل يهدف إلى توجيهها وفق مصالحه الخاصة أو الفئوية.

مفهوم المجتمع المدني :

بداية، يتعين الاشارة الى أنه ليس هناك مفهوم ثابت وجامد وناجز وقابل للاستخدام في كل زمان ومكان، حتى تلك المفاهيم التي تبدو لنا كذلك. فالمفهوم مرتبط بتاريخ نشأته، أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئه، كما هو مرتبط بالاشكاليات النظرية التي رافقت هذه المشكلات أي بنوعية المناظرة الفكرية التي دارت حول المشاكل المطروحة والطريقة التي حاول بها المثقفون مواجهها. فهو بالضرورة ابن

بيئة تاريخية اجتماعية محددة وهو ابن فكر محدد أيضا.

الخلاف حول مفهوم المجتمع المدني واسع، ويزداد يوما بعد يوم مع تعدد استخداماته، فتعدد استخداماته تزيد من فوضى معانيه، وهو ما عبر عنه بعض المؤلفين، مثل بنيامين بارت Benjamin Bart عندما قال: "كلما ازداد استعمال مفهوم المجتمع المدني في السنوات الأخيرة، يقلّ فهمه". على هذا الأساس فإن تنوع الأهداف و"المشاريع" التي يستخدمها الكتّاب أو الساسة والحكومات سواء المعلنة أو غير المعلنة لخدمة أهدافهم ومشاريعهم المختلفة يؤدي إلى التباين في كيفية استخدام المفهوم، وتباين استخداماته يؤدي إلى الاختلاف حول تحديد مقومات وجوده أي الشروط التي يفترضون أنه ينبغي أو لا ينبغي توفرها لوجوده. ومكوناته أي تلك التي يفترضون بأنه ينبغي أن يتكون منها المجتمع المدني وأي منها يتم اعتبارها أكثر أهمية من غيرها. وما هو الدور المفترض أن يقوم به.

و بعيدا عن الجدل والصراع الفلسفي، سنحاول إعطاء بعض التعريفات للمجتمع المدني ومنها : أن المجتمع المدني هو :"هو مجموعة من الجمعيات التطوعية التي تتوسط العلاقة بين المصالح المعبأة أو القابلة للتعبئة من جهة، وعمل المركز السياسي من جهة أخرى"[2] وعرفه البعض الآخر بأنه : "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخبرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة"[3].

و يعرف **البنك الدولي** المجتمع المدني بأنه: "مجموعة المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل لتحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الإلتزام بقيم ومعايير الإحترام والتراض والتسامحو القبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات"[4]

و يعرفه **عبد الكريم أبو حلاوه** بأنه :" جملة المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني... ومنها غايات نقابية كالدفاع عن مصالح العمال... ومنها أغراض ثقافية كالجمعيات الثقافية التي تهدف لنشر الوعي..."[5].

و يذهب فريق آخر إلى تحديد المفهوم بدلالة عناصره، ويرى أنه ينطوي على العناصر الآتية:[6]

- **العنصر الأول** : يتمثل بفكرة " الطوعية "، أو على الاصح المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار.
- **العنصر الثاني**: فكرة المؤسسية، التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا، والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولعل ما يميز مجتمعاتنا الحضور الطاغي للمؤسسات، وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل القانون.

- في حين يتعلق **العنصر الثالث** بـ "الغاية" و" الدور " الذي تقوم به هذه التنظيمات، والاهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير الى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعيين.

خصائص المجتمع المدني :

ذهب هتينغتون للقول بأن المؤسسات والتنظيمات تختلف فيما بينها، تقدما وتخلفا وفاعلية، ويتوقف ذلك احيانا على معيار أساسي يتمثل في درجة مأسستها، وهذا راجع إلى أربعة معايير هي :[7]

• **القدرة على التكيف:** بمعنى قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت المؤسسة أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها، وربما القضاء عليها، وثمة أنواع للتكيف :

أولا التكيف الزمني: القدرة على الإستمرار أكثر مدة ممكنة

ثانيا: التكيف الجيلي: قدرة المؤسسة على الإستمرار مع تعاقب الاجيال من الزعماء على قيادتها.

ثالثا: التكيف الوظيفي :

• **الإستقلال:** وتعتمد على عدة معايير منها طبيعة النشأة ومدى بعدها عن تدخل النظام السياسي، وكذلك مدى تمتعها بالإستقلال المالي وبعد مصادر تمويلها عن مؤسسات النظام السياسي، وكذلك مدى درجة الاستقلال الإداري والتنظيمي.

• **التعقد:** بمعنى تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة أو تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من ناحية أخرى.

• **التجانس:** بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارسة نشاطها.

الأدوار المنوطة للمجتمع المدني:

يختلف الدارسون والكتاب حول دور المجتمع المدني وما يجب عليه القيام به، وهذا راجع للإختلاف في المفاهيم أولا ثم الإختلاف في الأهداف والغايات من وراء سرد تلك الأدوار. وعلى العموم هناك من يلخص أدوار المجتمع المدني في:[8]

- وظيفة تجميع المصالح
- وظيفة حسم وحل الصراعات
- زيادة الثروة وتحسين الاوضاع
- افراز القيادات الجديدة
- إشاعة ثقافة ديمقراطية

و هناك من يتوسع في سرد الادوار فيضعها في النقاط التالية:[9]

- **تحقيق النظام والانضباط في المجتمع :** فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض. ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد

بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويتها. ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطاً لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيها.

- **تحقيق الديمقراطية** : فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي، كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية النابعة من التطوع، وليس التعبئة الإجبارية، التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالتمتع بالجماهيرية والتأييد الشعبي.

- **التنشئة الاجتماعية والسياسية**: يقول هايمن" Hyman في كتابه (التنشئة السياسية) بأنها: عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة

والتنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الأجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع, كما تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم.

والأنظمة السياسية الديمقراطية والدكتاتورية تحاول ان تؤثر في التنشئة السياسية للفرد من خلال أستهداف أفكاره عن طريق غرس معلومات وقيم وممارسات يستطيع من خلالها تكوين مواقفه واتجاهاته الفكرية والايدلوجية التي تؤثر في سلوكه السياسي. وهذا السلوك يلعب دورا في فاعلية الفرد السياسية في المجتمع, لذلك تلجأ الانظمة السياسية الحاكمة الى خلق قيم وأيدلوجيات مقبولة ومشروعة لها في عيون شعوبها.

وبما إن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع, لذا ينبغي أن تتحمل مسؤلية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المجتمع المدني, لكونها مؤسسات مستقلة. وبذلك تملك القدرة على التفاعل الايجابي في التعاطي مع مفهوم التنشئة السياسية كمادة تثقيفية, من خلال الدور الذي تتقلده داخل إطار المجتمع وعلاقتها بالدولة. وهي مدعوة أكثر من غيرها في عملية التنشئة السياسية, من خلال تأهيل وتثقيف الفرد بأعتباره كائناً سياسياً مؤثراً في المجتمع ضمن معطى سياسي معين, ويأتي ذلك نتيجة التطور والتحول السياسي للمجتمع وطبيعة نظامه السياسي السائد ومعاييره الايديولوجية ومرونته الديمقراطية والانفتاح محلياً وإقليمياً وعالميا.

وعندما تتنحى مؤسسات المجتمع المدني عن دورها المهم في تثقيف التنشئة السياسية, فالتنافس السياسي الحاد للقوى السياسية والصراعات الحزبية والطائفية تكسب جمهورها ثقافة عصبية ترتكز على اقصاء الاخر, فتكون التنشئة السياسية قائمة على ثقافة العنف. وبذلك تنحرف مسارات التنشئة السياسية عن معايير القيم الصحيحة الى القيم الضيقة التي تساهم في تهشيم الثوابت الوطنية والولاء المطلق للوطن. وهذا الانحراف يشكل تباين وتناقض في القيم والسلوكيات السياسية لمكونات المجتمع, والذي يمهد الطريق الى العنف السياسي

وبالتالي يدخل البلاد في فجوى سيكولوجية كبيرة تجعل المجتمع غير مستقر سياسياً وأمنياً.

- **الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق** : وعلى رأس تلك الحاجات الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

وهكذا، يصبح المجتمع المدني بمثابة محامي يدافع عن المواطنين. ولكن السؤال المنطقي الذي قد يرد على بالنا هو: أمام من يقف هذا المحامي ؟ من هو الطرف الذي يعتدي على تلك الحقوق والحريات ؟ الحقيقة أن مفهوم المجتمع المدني ارتبط عادة بصفة الملجأ أو الحصن الذي يلجأ إليه الأفراد في مواجهة الدولة وحكومتها،من ناحية وقوى السوق من ناحية ثانية فكل من الدولة وقوى السوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية ويمارس الاستغلال والقهر ضد الفئات الضعيفة في المجتمع. ولا تجد هذه الجماعات درع وقاية تتسلح به ضد هذه التهديدات إلا بالانضمام إلى أحد تنظيمات المجتمع المدني التي لديها من القوة المادية والمعنوية ما يمكنها من الضغط على الحكومة لاحترام تلك الحقوق ووقف التعدي.

- **الوساطة والتوفيق**: ي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبا ت الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية. وتسعى جماعات المصالح فى هذا الاطار للحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، ولذا فإنها تتحرك مباشرة للتأثير على عملية تشريع ووضع القوانين وتهدف إلى الوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار.

- **توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين**: صحيح أن جزءاً مهماً من وظيفة منظمات المجتمع المدني هو الدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفئات بعينها إلا أنها كذلك تمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع. وتتنوع أشكال المساعدة تلك ما بين مساعدات مالية وأخرى خدمية كبناء المدارس أو المستشفيات لتوفير خدمات التعليم أو العلاج مجاناً أو بأسعار رمزية تناسب أصحاب الدخول المنخفضة مع تقديم المعونات إلى الأرامل والأيتام وضحايا الكوارث والمعوقين وأسر السجناء بإقامة مراكز التأهيل والرعاية الاجتماعية وتمويل مشروعات صغيرة لإعالة الأسر التي بدون عائل أو إقامة دورات التدريب لرفع المهارات مثل تعليم الفتيات حياكة الملابس ....الخ.

المجتمع المدني والسياسة العامة:

لقد زاد الإهتمام مؤخرا بالسياسات العامة لما لها من أهمية في توزيع الثروة والقيم داخل المجتمع، فأصبحت اليوم هي لب الدراسات السياسية وعلم السياسة عموما، ولم يكن هذا الاهتمام من الجانب التنظيري فقط، بل تعداه إلى الجانب العملي، اي كيف يمكن التأثير على

عملية صنع السياسة العامة بما يخدم المصالح الخاصة؟

و من هذا المنطلق اصبح للمجتمع المدني دورا فعالا في التأثير وتوجيه صنع السياسة العامة ليخدم مصالح من يمثلهم، وهي تدخل في إطار المؤسسات غير الرسمية وتتمثل اساسا في الأحزاب السياسية المعارضة والجماعات الضاغطة.

لكن هذا الدور يزيد وينقص وفق معايير بنيوية ووظيفية يتصف بها النظام السياسي من جهة ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى ويمكن أن نلخصها في :

• طبيعة النظام السياسي: ويحدد هذا العامل السياسي مبدئيا طبيعة دور منظمات المجتمع المدني، حجمها وأنشطتها ومدى نموها، ففي ظل توافر الحريات والديمقراطية يتصاعد دور المجتمع المدني وتزداد فرص تأثيره على السياسة العامة، أما في ظل القيود السياسية وضآلة هامش الحريات ينخفض دوره ويقتصر على أدوار رعائية خدمية[10].

مثلا في الأنظمة الديمقراطية نلاحظ تنامي دور منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمات حماية المستهلك، أما في الأنظمة في الأنظمة الدكتاتورية فتبرز المنظمات الخيرية، وهذا ما يؤكد على حقيقة أساسية هي أن النظام السياسي التسلطي لا يسمح بتكون مجتمع مدني يرتقي ليكون شريك في صنع السياسات العامة.

• المجتمع المدني وما يتمتع به من قدرات إدارية ومؤسسية (بناء الهياكل التنظيمية، تنمية روح العمل الجماعي، مهارات الإتصال، التخطيط الإستراتيجي) أو ما يطلق عليه عملية البناء الديمقراطي، إضافة إلى القدرة على بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح في إقامة تحالفات وشبكات فيما بين منظمات المجتمع المدني وكذلك مع كافة الأطراف الفاعلة في عملية رسم السياسة العامة، كما تتحدد مجهودات وإرادة الأعضاء بالعوامل المتعلقة بالمحيط الذي تنشط فيه منظمات المجتمع المدني وبعلاقتها بالمجتمع لأنها تستمد قوتها وبقائها منه.

و لا يمكن التحدث على مجتمع مدني قوي وفعال بدون استقلال اداري ومالي عن النظام السياسية، ومن هنا فمن الواجب لمعرفة مدى قوة اي مجتمع مدني تحليل كيفية بنائه واستمراره في أداء وظائفه، اي هل يخضع في مرحلة بنائه لرقابة النظام السياسي؟ وهل له القدرة على الإستمرار في الوجود بمصادر مالية بعيدة عن السلطة السياسية الحاكمة؟.

و من الإجابة عن هذه الاسئلة نعرف أن المجتمع المدني المتسول والذي يقرع ابواب النظام السياسي كل سنة ليستفيد من المال العام لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون مجتمعا مدنيا قويا وفعال بل هو مجرد تابع يدخل في بنية النظام السياسي كما يقول غابرييل ألموند.

المجتمع المدني في الجزائر:

مما سبق ذكره بظهر لنا مكامن الضعف الواضحة في بنية المجتمع المدني في الجزائر، فهو قائم على احادية الخلية في بنائه الهيكلي وبالتالي فهو لا يتمتع بالقوة التنظيمية التي

تجعله يقوم بأداء وظائفه على أكمل وجه، وكذا لا يمكن له التكيف مع الاوضاع المحيطة به نتيجة للضعف التنظيمي الهيكلي وكذلك لعدم التجانس القيمي بين اعضائه، وهذا راجع لطريقة اجتماع هؤلاء الاعضاء في بداية تشكيل الجمعية او الحزب، فغالبا ما يكون هدف الاعضاء هو استغلال المولود الجمعوي الجديد في اغراض خاصة ضيقة فقط. وكذلك هناك القيد القانوني الذي يمنع الجمعية التحول عن مهامها التي انشئت من اجلها ومنه فلا يمكن استمرار هاته الجمعية في الوسط المجتمعي لمدة طويلة تكسبها الخبرات اللازمة للبقاء والصمود.

و للأسف لا يمكن التكلم عن مجتمع مدني قوي في عدم وجود استقلال مادي عن الدولة، وهذا ما يحدث فعلا في الجزائر، فأغلبها هي جمعيات متسولة للمال العام وتقوم بأدوار داعمة لمن هم في السلطة مقابل العطاء المادي ومن هنا فهي تخرج كلية عن اطار المجتمع المدني لتدخل في اطار مجتمع سياسي كما يقول غابريال ألموند.

و من هذا وذاك فإن التكلم عن المجتمع المدني في الجزائر يعتبر نوع من التحايل على النفس، فلا وجود لهذا الكيان من أثر في الواقع الجزائري، وبالتالي فإن الأدوار التي من المفروض ان يقوم بها مغيبة تماما، لذا فهناك فراغ كبير بين الدولة والمجتمع هذا الفراغ هو حيز الفشل المزمن الذي نسبح فيه وسنظل كذلك ما لم يتم ملأه.

خاتمة:

واليوم، والحياة السياسية في بلادنا تمر بمرحلة من التوتر والتشتت والفوضى والالتباسات الفكرية والسياسية، بات لزاما علينا التاكيد على المنطلقات الوطنية الديمقراطية، واعادة النظر في بعض المفاهيم التي شابها شيء من الغموض أو اللبس، ومفهوم المجتمع المدني أهم تلك المفاهيم، ومن المؤكد ان فك الاشتباك بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، وتحرير هذا الاخير من هيمنة الدولة سيساهم في وضع مشروع دمقرطة المجتمع موضع التطبيق، ويساهم بشكل فعال في اعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية وينقلها من قواعد الصراع والاقصاء وسياسة التهميش للطرف الآخر، إلى قواعد المشاركة والمنافسة السياسية الصحية التي تتيح اخراج طاقات وابداعات المجتمع لتشكيل غد أفضل.

الهوامش:

[1] عمر فرحاتي، عبد العالي دبلة، "أهمية ودور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية" **مجلة المفكر**، العدد 1، 2006، ص 89.

[2] ميشيل كامو، **ثلاث تساؤلات حول التطور الديمقراطي في الوطن العربي**، في ندوة حول التحولات الديموقراطية في الوطن العربي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993، ص 25.

[3] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 282.

[4] عبد المالك رداوي، "دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد"(ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الثاني حول :" **آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد**"، المدية، الجزائر،05- 06 ماي 2009) ص 03.

[5] عبد الكريم ابو حلاوة،"إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني"، **عالم الفكر**، عدد 03، 1999، ص 11.

[6] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004. ص 106.

[7] نفس المرجع السابق، ص 110.

[8] صالح ياسر، **المجتمع المدني والديمقراطية**، الاكاديمية الدانيماركية المفتوحة، نقلا عن:
http://www.ao-academy.org/docs/index.php?fl=ngo%20and%20democracy.doc 15:00، 2013 -02 -10

[9] عيسى الشماس، **المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)**، دمشق: مطبوعات اتحاد الكتاب العرب، 2008. ص 13.

[10] أماني قنديل، **مؤسسات المجتمع المدني قياس الفاعلية ودراسة حالات**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005. ص ص 18- 21.